

كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية
بمناسبة إطلاق شبكة المنافسة العربية

يلقيها بالنيابة:

سعادة السفير / أحمد رشيد خطابي
رئيس قطاع الإعلام والاتصال

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور/ة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة

بجمهورية مصر العربية

السادة رؤساء أجهزة المنافسة بالدول العربية

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي، في البداية، الترحيب بكم في رحاب جامعة الدول العربية ونقل تحيات معالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط التي حالت ارتباطات مسبقة دون حضوره معرباً لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية خالص الشكر على الإعداد الجيد لهذا الملتقى بتعاون وثيق مع إدارة التكامل الاقتصادي العربي بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة.

وكما تعلمون، فإن الارتقاء بالتكامل الاقتصادي العربي بكافة أبعاده وجوانبه يظل من بين أولويات أهداف هذه المنظمة العتيدة. ومن هنا، كان إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتباراً من 1998 حيث بدأ تنفيذها تدريجياً منذ ذلك الحين إلى أن أضحت هذه المنطقة قائمة فعلياً اعتباراً من فاتح يناير 2005.

والثابت، أن هذا الإنجاز كان له الأثر الملموس على تنمية المبادلات التجارية البينية، حيث ارتفعت من 26 مليار دولار في سنة 1998 إلى حوالي 224 مليار دولار في 2019 ولو أن هذه المبادلات تراجعت في 2020 بنسبة 13.5 جراء جائحة كورونا.

ذلكم التطور الذي فتح المجال لقطع خطوات ايجابية نحو الدفع بالمسار الاندماجي بما في ذلك إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ودخولها حيز النفاذ، واعتماد شهادات المنشأ الإلكترونية، واعتماد آلية الشفافية، ودخول آلية التزام الدول بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بالمنطقة حيز النفاذ، وإقرار اتفاقية للتعاون الجمركي اتفاقية تنظيم النقل بالعبور بين الدول العربية، فضلا عن دخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات حيز النفاذ اعتباراً من 2019.

وفي هذا السياق، حظيت منظومة المنافسة ومراقبة الاحتكارات بالدول العربية بما تستحقه من اهتمام بدءاً بإقرار بروتوكول التعاون في مجال المنافسة بين الدول العربية، مروراً بإعداد إطار تشريعي استرشادي للمنافسة، وانتهاءً شبكة المنافسة العربية التي رحب بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (109) في فبراير الماضي، وذلك تنفيذاً لتوصيات فريق الخبراء العرب في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكارات.

واذ نحتفل اليوم بإطلاق هذه الشبكة، أود ان أعرب عن تثميننا للجهود الموفقة لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية، والشكر موصول للدول الأعضاء على انخراطها الفعال لاستحداث هذه الأداة المؤسسية الواعدة، تلكم الجهود التي مكنت من بلورة التزامنا الجماعي عملاً بقرار القمة العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية الثالثة بالرياض 2013 التي دعت لتوحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.

الحضور الكريم،

لقد أظهرت تداعيات جائحة كورونا مدى الحاجة لوجود شبكة عربية من هذا القبيل، فمنطقنا العربية في ظل الإجراءات الاستثنائية المتخذة على غرار باقي دول العالم، والارتباك الذي أصاب الأسواق الدولية، لم تكن بمنأى عن المخلفات الموهلة التي تسببت فيها الحالة الوبائية كإغلاق المنافذ الجمركية وتباطئ حركية المبادلات العربية.

ومن هنا، فإن إيجاد آلية للتعاون الإقليمي وتبادل الخبرات والمعلومات في ميدان المنافسة، وخاصة في زمن الأزمات، له مردود إيجابي وقيمة حقيقية على اقتصاديات الدول العربية من حيث احتواء الانعكاسات للاحتكار والاتفاقات الضارة بالمنافسة.

ولي اليقين، بأنكم جميعا، أعضاء وشركاء، لن تدخروا جهدا لتحقيق المقاصد التي أنشأت من أجلها هذه الشبكة متطلعين الى إرساء تعاون تشاركي يثري ثقافة التنافس في الفضاء العربي، تعاون منظم يسهم في موازنة التشريعات، وتبادل المعلومات والخبرات، وبناء قدرات أجهزة حماية المنافسة، تعاون خلاق يسهم في تحسين المناخ الاستثماري العربي وبلوغ التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وفي الختام اود تجديد الشكر لكل من ساهم في إطلاق هذه الشبكة مقدرا باسم معالي الأمين العام الدور الحيوي لمؤسساتكم في توطيد دعائم ومقومات الحكامة والشفافية في الحقل الاقتصادي ومحاربة الاحتكار وحماية حقوق المستهلك من الممارسات المنافية للقانون.

والسلام عليكم ورحمة الله